مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2010/1/21، العدد 858

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية
من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

أخبار وتصريحات ..... ص 2 – 5
تعليقات وتحليلات ..... ص 6 – 8

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

نتنياهو: الجيش الإسرائيلي سيبقى موجوداً
على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية

"يديعوت أحرونوت"، 2010/1/21

عشية وصول المبعوث الأميركي الخاص جورج ميتشل إلى إسرائيل، قال رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في حديث أدلى به إلى صحافيين أجانب في القدس إنه "يجب منع تهريب الأسلحة إلى الدولة الفلسطينية التي سيصار إلى إنشائها، ولذا، سيكون هناك وجود إسرائيلي في الجانب الشرقي من الدولة العتيدة". وما يقصده نتنياهو بقوله هذا هو أن الدولة الفلسطينية العتيدة ستكون مطوقة عملياً بوجود للجيش الإسرائيلي، بما فيه وجود على طول الحدود مع الأردن.

وتطرق نتنياهو إلى عمليات تهريب الأسلحة إلى جنوب لبنان وقطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل منهما، وقال: "لا نستطيع السماح لأنفسنا بتكرار هذا الأمر مرة ثالثة بعدما جرى في غزة ولبنان. نحن محاطون بترسانة صواريخ تزداد حجماً ... ولا نحتاج فقط إلى خطة لمواجهة الصواريخ، بل أيضاً إلى منع تهريب الأسلحة إليها من الدول المجاورة".

وتناول المفاوضات مع الفلسطينيين قائلاً إن إسرائيل حاولت دفع الفلسطينيين إلى الدخول إلى غرفة المفاوضات، لكنهم تسلقوا شجرة ويرفضون النزول عنها، وأضاف: "إن الفلسطينيين يضعون شروطاً مسبقة واحداً تلو الآخر. يقولون: جمدوا الاستيطان، ثم يقولون: جمدوا البناء في القدس، ثم يقولون: عيِّنوا الحدود. يمكن أن نستمر على هذا النحو إلى الأبد. يجب أن نقول للفلسطينيين وجهاً لوجه: أدخلوا إلى الغرفة وابدأوا التفاوض بشأن السلام. أنا جاهز لذلك".

وذكر نتنياهو أن إسرائيل ستنشر قريباً تقريراً عن أكثر من مئة حادثة وقعت خلال عملية "الرصاص المسبوك" [الحرب الإسرائيلية على غزة] وجرى الادعاء أن إسرائيل

انتهكت فيها القانون الدولي. وسيتضمن التقرير خلاصة بالاستنتاجات التي توصلت إسرائيل إليها.

[توقعات متناقضة بشأن نتائج زيارة المبعوث الأميركي جورج ميتشل]

"هآرتس"، 2010/1/21

وصل المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل إلى إسرائيل أمس للقيام بمحاولة أخرى من أجل استئناف المفاوضات [الفلسطينية ـ الإسرائيلية]. وسيلتقي ميتشل، اليوم وغداً، كلاً من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والرئيس شمعون بيرس، ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، ووزير الدفاع إيهود باراك، ورئيسة المعارضة تسيبي ليفني، كما سيلتقي [الرئيس الفلسطيني] أبو مازن و [رئيس الوزراء] سلام فياض.

وسيحاول ميتشل ممارسة الضغط على أبو مازن من أجل استئناف المفاوضات، كما سيحاول الحصول من نتنياهو على استعداد للقيام بمزيد من مبادرات حسن النية تجاه الفلسطينيين. ولا يعلق المسؤولون في ديوان رئيس الحكومة آمالاً على زيارة ميتشل وعلى إمكان إعادة الفلسطينيين إلى المفاوضات، ذلك بأن أبو مازن لا يزال، حتى الآن يرفض معاودة المفاوضات من دون تجميد تام للبناء في المستوطنات، بما فيه البناء في القدس الشرقية. غير أن وكالة أنباء أسوشيتد برس أوردت أمس أن أبو مازن اقترح أن تتولى الإدارة الأميركية إدارة المفاوضات مع إسرائيل بشأن الحدود النهائية نيابة عن السلطة الفلسطينية. ونقلت الوكالة عن مصدر فلسطيني رسمي قوله إن أبو مازن اقترح ذلك خلال المحادثات التي أجراها مع الرئيس المصري حسني مبارك، وإن القاهرة نقلت الفكرة إلى ممثلي الإدارة الأميركية.

إلا أن مصادر فلسطينية أخرى قالت لصحيفة "هآرتس" إن الرئيس الفلسطيني لا ينوي تفويض الأميركيين بإدارة المفاوضات نيابة عنه، وإنما سيكتفي بصيغة عمومية فحواها أن على الأميركيين الحصول على موافقة الإسرائيليين على الانسحاب إلى حدود سنة 1967.

وفي هذه الأثناء، يتأهب المسؤولون في رام الله للتعامل مع الضغوط التي سيمارسها المبعوث جورج ميتشل عليهم ("يديعوت أحرونوت"، 21/1/2009). وقالت مصادر فلسطينية أمس إنه تبين للفلسطينيين من خلال الاتصالات التي جرت بينهم وبين جهات أميركية ودولية مؤخراً، أن المجتمع الدولي معني بألاّ يرهن الفلسطينيون استئناف المفاوضات بتجميد الاستيطان، كما فعلوا حتى الآن. وذكرت المصادر أنه تجري دراسة إمكان اقتراح مجموعة من الحوافز الاقتصادية على الفلسطينيين لفسح المجال أمام عودتهم إلى المفاوضات.

وأضافت المصادر الفلسطينية: "إن الأميركيين يبحثون عن طريقة لمنح القيادة الفلسطينية سلماً للنزول عن الشجرة، فهم يريدون منا العودة إلى المفاوضات، وخصوصاً أن إسرائيل أعلنت تجميد الاستيطان، وأن هناك، عملياً، مفاوضات جارية بيننا وبين الأميركيين، وبين الأميركيين والإسرائيليين، بشأن مبادئ وأسس العملية السياسية". وأعربت المصادر عن تقديرات فحواها أنه إذا تم إعلان عقد مؤتمر اقتصادي من أجل الفلسطينيين، كما يبدو محتملاً، وإذا مُنح الفلسطينيون تعهداً أميركياً فيما يتعلق بالحل النهائي، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الفلسطينيين يضفون مرونة على موقفهم، ويعودون إلى طاولة المفاوضات.

وفي جميع الأحوال، فإن المصادر الفلسطينية تتوقع أن يكون الجزء الأخير من الشهر الجاري حاسماً، وترى أنه من المحتمل إعلان استئناف المفاوضات خلال زيارة ميتشل لإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وأوردت صحيفة "معاريف" (21/1/2010) أن أبو مازن اقترح على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تجميد البناء في القدس ستة أشهر من دون إعلان ذلك على الملأ، في مقابل بدء المفاوضات، غير أن نتنياهو رفض الاقتراح.

ووصف مصدر سياسي رفيع المستوى في القدس زيارة ميتشل الحالية بأنها "زيارة صيانة"، وأن "الهدف منها هو البرهنة على أن الولايات المتحدة مستمرة في تدخلها وقيادتها [للعملية السياسية] في مواجهة الشكوك الأوروبية". وأضاف المصدر أن الهدف من الزيارة هو التلميح لدول مثل روسيا وفرنسا بأن الولايات المتحدة لا تزال تقود المسارات في الشرق الأوسط، وبالتالي عدم ترك المجال أمامها لإيجاد موطئ قدم في المنطقة. وتابع المصدر قائلاً: "إن الهدف من هذه الزيارة هو ملء الفراغ، منعاً للتقدم بمبادرات كعقد مؤتر [دولي] في موسكو أو باريس".

ومع ذلك، تشير معلومات وصلت إلى جهات سياسية في القدس إلى أن المبعوث ميتشل ينوي محاولة دفع العملية [السياسية] قدماً والضغط على إسرائيل من أجل إعادة مناطق إضافية إلى الفلسطينيين وإلحاقها بالمناطق (أ)، وذلك لإقناع أبو مازن بالعودة إلى طاولة المفاوضات. كما يتبين من تلك المعلومات أن ميتشل ينوي الضغط على إسرائيل كي توافق على مجموعة من مبادرات حسن النية بعيدة المدى، بما فيها إطلاق أسرى معتقلين في السجون الإسرائيلية، وإزالة مزيد من الحواجز، وتخفيف الحصار المفروض على غزة.

وعلى حد قول تلك المصادر، فإن ميتشل يعتقد أن ثمة ضرورة لمبادرات حسن النية الإسرائيلية كي تكون بديلاً من رفض إسرائيل زيادة تجميد الاستيطان، كما أنه ينوي أن يعلن أن الدولة الفلسطينية ستقام ضمن حدود سنة 1967، مع الاعتراف بالتغييرات التي أحدثتها إسرائيل في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] منذ ذلك الحين.

وزير الدفاع إيهود باراك يقر
تحويل كلية أريئيل إلى جامعة

"هآرتس"، 2010/1/21

أقر وزير الدفاع إيهود باراك تحويل كلية أريئيل [الموجودة في مستوطنة أريئيل في الضفة الغربية] إلى جامعة معترف بها، وذلك بعد خمسة أعوام من اتخاذ الحكومة قراراً بهذا الشأن. وقد جاء قرار وزير الدفاع هذا عقب فترة سياسية اتسمت بتوتر العلاقات بين حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب العمل بسبب هذه المسألة. وقبل نحو عشرة أيام أعلن حزب "إسرائيل بيتنا" أنه سيعارض أي مشروع قانون يتقدم به حزب العمل إلى الكنيست، احتجاجاً على معارضة باراك تحويل الكلية الأكاديمية إلى جامعة، على الرغم من أن هذا الأمر منصوص عليه في الاتفاق الائتلافي.

ورحبت عضو الكنيست تسيبي حوتوفِلي بهذا القرار "الذي يمنح جامعة أريئيل المكانة التي تستحقها بناء على إنجازاتها العلمية"، معربة عن سرورها بإتمام هذا الخطوة في ظل حكومة الليكود.

وقال رئيس حزب ميرتس حاييم أورون إن هذه الخطوة تمثل إفلاساً فكرياً وأخلاقياً، وإن قرار باراك سيؤدي إلى تسريع عزلة إسرائيل وعالمها الأكاديمي في المجتمع الدولي.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

يوسي سريد – وزير وعضو كنيست سابق
"هآرتس"، 2010/1/21

[قرار باراك تحويل كلية مستوطنة أريئيل إلى جامعة قرار سياسي محض]

- على المستوطنين وحلفائهم توجيه الشكر إلى الرب يومياً لمجرد أن [رئيس حزب العمل] إيهود باراك هو الذي يتولى حقيبة وزارة الدفاع في إسرائيل، وينفذ ما يرغبون فيه. وفي واقع الأمر، فإن حزب العمل نفسه كان دائماً المشرعن الأكبر لإفرازات الاحتلال المؤذية، وها هو الآن يضفي الشرعية على إفراز آخر لهذا الاحتلال [من خلال القرار الذي اتخذه باراك والقاضي بتحويل الكلية الموجودة في مستوطنة أريئيل إلى جامعة].
- وبما أنني شغلت في السابق منصب رئيس مجلس التعليم العالي في إسرائيل، فإنني مخوّل بالقول إنه لا يوجد أي مبرر أكاديمي للاعتراف بكلية أريئيل كجامعة، ولا حتى كـ "مركز جامعي"، إذ إن هذه الكلية لم تحقق أي إنجاز علمي يُذكر، فضلاً عن أن مستواها أدنى كثيراً من مستوى كليات كثيرة في إسرائيل لم تحظ بالمصادقة على تحويلها إلى جامعات. ويبدو أن السبب الرئيسي وراء تحويلها إلى جامعة، هو وجودها في المناطق المحتلة.
- بناء على ذلك، فإن قرار وزير الدفاع في هذا الشأن هو قرار سياسي محض، لكنه في الوقت نفسه يؤدي إلى مسّ مستوى التعليم العالي في إسرائيل. إننا نأمل بألاّ يتجاوب مجلس التعليم العالي مع هذه الخطوة، وفي حال تجاوبه معها، فإنه سيخون الثقة التي يحظى بها، وسيلحق ضرراً كبيراً بالجامعات والكليات كلها الخاضعة لإشرافه.

ألون بنكاس – القنصل الإسرائيلي الأسبق في نيويورك
"معاريف"، 2010/1/21

[أوباما ليس ساحراً ولا يمكنه حل مشكلات الولايات المتحدة كلها]

- اعتاد الرئيس الأميركي باراك أوباما، في مناسبات كثيرة، اقتباس الرئيس الأميركي الأسبق ليندون جونسون، الذي قال ذات مرة لمستشاريه: "إن كل يوم إضافي في البيت الأبيض يؤدي إلى خسارة مزيد من الناخبين والمؤيدين". وعلى ما يبدو، فإن هذا هو ما يحدث عندما يقوم الرئيس بتحريك عمليات سياسية واقتصادية . اجتماعية كبيرة واتخاذ قرارات حاسمة، كما كان متوقعاً من أوباما باعتباره داعية للتغيير، وحائزاً على تفويض بتغيير الاتجاه العام برمته في الولايات المتحدة.
- وعلى الرغم من أن أوباما يظهر بمظهر المتردد، أو الذي يدرس البدائل ويتروى في اتخاذ القرارات، إلا إن الخط الاستراتيجي الذي اتبعه منذ بداية ولايته كان واضحاً للغاية، وفحواه معالجة سلسلة من الموضوعات الكبيرة معاً، بدءاً بإصلاح الجهاز الصحي وتقديم الحوافز إلى جهاز البنوك، مروراً بترميم سوقي الاعتمادات المالية وقروض الإسكان وإنقاذ صناعة السيارات، وانتهاء بالحرب في أفغانستان.
- لكن ما يتبين الآن هو أن أوباما ليس ساحراً، ولا يمكنه أن يتحكم جيداً في هذه العمليات كلها، فضلاً عن أن قدرته على المناورة محدودة. وقد أدى هذا كله إلى هبوط شعبيته في استطلاعات الرأي العام، فنسبة تأييده مثلاً في 20 كانون الثاني/ يناير 2009 كانت 67٪، أمّا الآن فقد انخفضت إلى 49.9٪.
- إن الدلالة السلبية المترتبة على انخفاض شعبية أوباما كامنة في أن مصدر معظم التأكل في تأييده هو بين صفوف الناخبين الذين يعرّفون أنفسهم بأنهم "مستقلون"، وهؤلاء هم الذين وقفوا وراء انتصاره الكاسح في الانتخابات الرئاسية في سنة 2008. ويبدو أنهم بدأوا بالابتعاد عنه في الآونة الأخيرة، كما أنهم السبب الرئيسي وراء فوز مرشح الحزب الجمهوري لمجلس النواب عن

ولاية ماساتشوستس، خلال الانتخابات التي جرت أول من أمس، والذي من شأنه أن يهدد الإصلاح الصحي الذي يحاول أوباما تمريره في مجلس النواب.

- من ناحية أخرى، فإن تأكل أو استمرار التأييد لأوباما يبقى مرهوناً بممارساته السياسية وثمنها السلبي أو الإيجابي، ولذا، فمن السابق لأوانه نعيه منذ الآن. في الوقت نفسه، فإن نسبة التأييد التي يحظى بها، ما زالت مرتفعة جداً وشبيهة بنسبة التأييد التي حظي بها كل من الرئيسين السابقين رونالد ريغان (1982) وبيل كلينتون (1994)، واللذين انتخبا لولاية ثانية.